



قرار مجلس الوزراء
رقم (٥٥٧) لسنة ٢٠٢٤ ميلادية
بتقرير حكم

مجلس الوزراء :

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١١م، وتعديلاته.
- وعلى الانفصال السياسي الليبي الموقع بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م ميلادي.
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٢٠م.
- وعلى القانون رقم (٩)، لسنة ٢٠٠٠م، بتنظيم تجارة العبور والمنافق الحرة ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (١٢)، لسنة ٢٠١٠م، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما قرره مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ مارس / ٢٠٢١م، في مدينة سرت بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (٣٩٩) بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠٢١م.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الثالث لسنة ٢٠٢١م.

ـ قـدـدـاـ

مادة (١)

تنقل تبعية المنافق الحرة إلى مجلس الوزراء .

مادة (٢)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويلغى كل حكم يخالفه، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.



٢٦، ربيع الأول
٢٠٢٤، ٩، ١٤٤٥ هـ
العدد ٢٩٩، ٢٠٢٤ ميلادي
(٤٠، المدونة ٢٠، المدونة)